لاحظ أنني استخدم كلمة ZبنكX حتى يظهر من اسمه أنه جسم غريب على الأمة، فالمصرف لإعانة التجار في تسيير أعمالهم، وليس السيطرة على المجتمع كما يفعل البنك، أما البنك فهو مخدوم كما سترى بإذن الله.قال إبليس المطرود من رحمة الله في سورة الإسراء: (قَالَ أَرَءَيۡتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِي كَ هَّرمتَ عَلَ هَّي لَ ئ أَخَّ رتَنِ إِلَى يَ ومِ قِيَٰمَةِ لَ حتَنِكَ هَّن ذُرِّيَّتَهُۥ إِ لَّ قَلِيلً. وفي التفاسير في تأويل (لَ حتَنِكَ هَّن) في الطبري بأن معناها: Xالأستولين عليهم،Z وقيل معناها كما جاء في تفسير القرطبي: Xالأسوقنهم حيث شئت وأقودَنّهم من قولهم: حنكت الفرس أحن مِكه وأحنُكه حنكاً إذا جعلت في فيه الرّسن22.Z والرسن هو الحبل. فتصور هذا المنظر أخي القارئ بأن الإنسان وكأنه دابة يحتنكها الشيطان، أي يشدها بحبل من حنكها. وفي هذا تشبيه لمنتهى الإذلال للبشر الذين يقودهم الشيطان حيث أراد بمنتهى التسلط بطريقة وكأن البشر لا حول لهم ولا قوة ولا عقل. فكيف يحدث هذا؟ والإجابة والله أعلم هي أن الشيطان لعنه الله يهدف إلى إدخال البشر معه في النار لأنه يوقن أنه داخل فيها. وكيف يدخلهم النار إلا إن كفروا بالله. وكيف يكفرون إلا إن حكموا بغير ما أنزل اللهوبطريقة تؤدي إلى فساد عظيم. هذه هي المعادلة: سحب البشر وكأنهم بهائم ليحكموا بغير ما أنزل الله ليظهر الفساد. وهذا ما تفعله البنوك الربوية. فهي تقسم الناس إلى قسمين: دائن ومدين أو قارض ومستقرض أو مودع ومستثمر. أي هكذا دفع الشيطان الناس من خلال الرأسمالية إلى ادخار الأموال في البنوك ومن ثم استثمارها حتى في الكماليات الفارهة بسبب إنفاق أصحاب رؤوس الأموال المرابين بإسراف، وهكذا بالمنافسة زادت الإنتاجية الفاسدة. أي أن الشيطان والعياذ بالله منه سحب المجتمعات لمزيد من الإنتاجية بالقهر للفقراء وفيما لا ضرورة له، أي في الكماليات بتنميقها ليتنافس الناس عليها وليسعوا للمزيد من الكسب لاقتنائها ليستمر التسخير وتستمر الطبقية باختلاق الأموال لتذهب لمن لا ينتجون فعلياً. وحتى تقتنع أخي القارئ بأن البنوك تختلق الأموال بطريقة تؤدي إلى إفساد الأرض، لابد من إعطائك بعض التوضيحات عن طريقة عملها.لنبدأ بتوضيح سريع عن كيفية احتساب الفوائد الربوية: الربوا كما يقول الاقتصاديون ما هو إلا الدفعات أو الإيجارات لاستخدام المال، لذا فهو يُحسب من وضع عدة استحقاقات)أو بالأحرى ظلمات(لاستخدام المال، منها مثلًا)وهو الاستحقاق الأهم(ضياع فرصة استثمار المال، فالمالك عندما يعطي ماله لآخر، فهو إنما تنازل عن فرصة الاستثمار،2% ثم يضاف لهذا توقعات التضخم، فإن كان من المتوقع أن يكون التضخم لحين سداد القرض مثلًا 3%، فإن هذا يضاف إلى الـ 2%، وبهذا يكون المجموع 5%، ثم يضاف لهذا الرقم خطورة احتمالية ألا يقوم المقترض بدفع المبلغ الذي عليه وهو ما يعرف بـ premium risk default وهذه لها ثمن ولنقل 3%، علمًا بأن هذا الرقم يرتفع كلما ارتفعت خطورة النكول وعدم السداد كأن يكون المقترض غير معروف أو مؤسسة في أول الطريق، ثم يضاف هذا الرقم لمجموع السابق ليكون المجموع الجديد 8%، بالإضافة للسابق، فهناك مخاطرة تنتج من احتمالية ألا يتمكن المقرض من بيع القرض لجهة أخرى، فإن كان المقترض أخذ المال لشراء سيارة على أن يكون السداد على مدى ثماني سنوات مثلًا، عندها سيصعب على المقرض تحويل الدين لجهة أخرى لأن تلك الجهة ستتردد في شراء القرض لأن السيارة ستهرى بالتأكيد مع الزمن ما يجعل فرص التعامل مع المقترض صعبة جداً إن رفض السداد وليس كما إن كان القرض لبناء فندق مثلًا،liquidity وأخيراً، فهناك احتمالية ارتفاع أسعار الفائدة مستقبلًا وهو ما يعرف بـ risk maturity، فقد يرتفع سعر الفائدة السائد بعد عدة سنوات ليصبح مثلًا 3% بدل 2% وقت الحصول على القرض، وهنا فمن المنطق في اعتقادهم أن تضاف هذه الخسارة المتوقعة مستقبلًا إلى مجموع السابق. هكذا يتم تحديد سعر الفائدة. وهذا رقم صغير، فإن الفائدة الربوية التي تقع على رأس المقترض أعلى من ذلك بكثير ما يؤثر في اقتصاد المجتمع برمته.ولتكتمل الصورة لابد لنا من النظر في آليات عمل وجه الشيطان: إن لأي بنك كما هو معلوم دفاتر توضح ما للبنك من حقوق وما عليه من التزامات. فالمعادلة المشهوره هي أن ثروات البنك assets هي حصيلة التزاماته وقيمة أسهم المستثمرين stockholder's. equity هذا بالإضافة لكل من موجودات البنك من منشآت واحتياط نقدي وما شابه من موجودات. لهذا فإن أودع شخص ما مبلغ مئة ألف دولار، فإن احتياطي البنك سيزيد بنفس المبلغ. إلا أن الواقع غير ذلك تماماً. إنه واقع يؤدي إلى اختلاق الثروة. كيف؟إن احتياطيات البنك reserves هو المال المخصص عادة إما لإقراض المستثمرين أو للوفاء بسحوبات المودعين. فالاحتياطي المخصص للإقراض يسمى عادة بالاحتياطي الزائد reserves excess، بينما الاحتياطي المخصص للسحب بشيكات المودعين)من الحسابات الجارية deposits (checkable يسمى بالاحتياطي المطلوب reserves required لأنه مبلغ يجب أن يكون متوافراً على الدوام إن أراد أحد المودعين سحب ماله)وبالطبع، ليس المودعين في حسابات التوفير. والاحتياطي المطلوب هو المال الذي عادة ما يُحفظ نقداً في البنك ذاته أو في محفظة البنك المركزي. وكما هي القوانين في الولايات المتحدة الأمريكية مثلًا، فإن نسبة

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي

الاحتياطي المطلوب ratio reserve required للبنوك الكبيرة هي 10%، وهذه النسبة هي نسبة المال المخصص لسحوبات المودعين والتي يُمنع البنك من إقراضها. أي أن نسبة الاحتياطي المطلوب هي الجزء من الودائع التي يجب على البنك أن يحتفظ بها لدى البنك المركزي. لنضرب مثالًا توضيحياً: إن أودع فرد مبلغ مئة ألف دولار في حسابٍ جارٍ فإن الاحتياطي المطلوب في البنك يزيد بمقدار عشرة آلاف دولار، بينما الاحتياطي الزائد يزيد بمقدار تسعين ألف دولار. وفي حالة الانتعاش الاقتصادي فإن البنوك عادة ما تتجرأ وتقرض الاحتياطي الزائد بأكمله أحياناً، ذلك لأن البنوك عادة ما تربح من جني الفوائد الربوية على القروض. والسؤال الآن: كيف تختلق البنوك الثروة الزائفة في الاقتصاد بالإضافة لأرباحها؟والإجابة هي: عندما تقبل البنوك الإيداعات ومن ثم تُقرضها فإن الثروة الزائفة تُختلق. فعلى سبيل المثال: كما هو معلوم فإن لكل بنك رأس مال مدفوع مصرح به. بالإضافة لرأس المال فإن أودع فرد مبلغ مئة ألف دولار فإن الاحتياطي الزائد للبنك سيزيد مبلغ تسعين ألف دولار لأن عشرة آلاف دولار يحتفظ بها البنك في الاحتياطي المطلوب. ثم إن أقرض البنك هذه التسعين ألف دولار لشخص آخر والذي قد يشتري بالمبلغ سيارة مثلًا، فإن بائع السيارة قد يودع المبلغ مرة أخرى في البنك أو في بنك آخر يقوم بالشيء ذاته. فما الذي حصل الآن للرصيد المخصص للإقراض؟ لقد زاد من مئة ألف إلى مئة وتسعين ألف دولار. هكذا اختُلق النقد دونما أدنى إنتاج. والمسألة لا تقف هنا، فالبنك لديه الآن تسعين ألف دولار كإيداع جديد، وهنا بالطبع فإن البنك يحتفظ بـ 10% من هذا المبلغ كاحتياطي مطلوب ومن ثم يُقرض الباقي، أي يحتفظ بتسعة آلاف دولارات ويقرض إحدى وثمانين ألف دولاراً لعميل آخر كعملية مستحدثة، والذي قد يشتري سلعة ما ثم يأتي بائع السلعة بالمال ليودعه في البنك مرة ثالثة، وهكذا تستمر هذه الآلية حتى إقراض كل الاحتياطي الزائد. وبهذا يتم اختلاق المال والذي يتضاعف عشر مرات كحد أقصى إن كانت نسبة الاحتياطي المطلوب .10% فإن نقصت النسبة المئوية فإن التضاعف بالطبع سيزداد، وإن زادت النسبة فإن التضاعف سيقل. والمعادلة في العادة هي كالآتي: إن أودع شخص مبلغ 30 ألف دولار فإن النقود المعروضة للإقراض تتضاعف لتصل إلى 270 ألف دولار. وهذا ما يُعرف بمضاعف النقود multiplier . والمعادلة هي ببساطة كالآتي: 30.000 \ 10 = 270.000. هذا بالإضافة للأرباح من الفوائد الربوية. ونفس هذه الفكرة تنطبق أيضاً على الاقتراض بين البنوك. فإن البنك المقرض قد اختلق ثروة هي دين في ذمة البنك المقترض.اقتراضثماستهلاكثمإنتاجولكن ما المعنى الدقيق للاختلاق في حالة البنوك)وليس الدولة(؟ الاختلاق يعني استحداث البنك ديناً في ذمم الآخرين دون أي إضافة آنية للإنتاج. فالبنك يأخذ القليل من الإيداعات ليوجد في ذمم الآخرين الكثير من الديون، وهكذا تتراكم الديون في ذمم الناس والمؤسسات الذين عليهم العمل لسداد الدين فتنتشر ظاهرة الاستدانة كعرف إنتاجي وتشغيلي. ومن جهة أخرى فإن كل عملية اقتراض تعني أن العميل المقترض قد زاد نسبة النقد المتداول بمجرد توقيعه على أوراق الاقتراض بمقدار القرض الذي أصبح ملكاً للبنك والذي على المقترض سداده. أي أن المصدر الأهم لاستحداث السيولة النقدية هو الاقتراض وليس الإنتاج. وهذه آفة كما سترى بإذن الله. ولأن البنك يتعامل مع كثير من العملاء، فإنه يدمج إيداعاتهم ليكوّن وعاءً يحوي احتياطاً زائداً كبيراً يتعاظم مع كل إيداع، وبهذا تتعاظم مقدرة البنك على الإقراض. ولأن النظام الرأسمالي يعتمد على البنوك في كل التعاملات إذ يندر أن تجد من يحمل نقداً للصفقات، فإن سيولة المجتمع وكأنها بكاملها في حوزة البنوك كإيداعات. هل رأيت السيطرة التامة على النقد؟ولتوضيح السابق بمثال سهل أرجو التمهل في قراءة الآتي للمقارنة بين المصرف والبنك: لنقل بأن رجلًا ذهب لمصرف)وليس بنكاً(واقترض درهماً واشترى رغيفاً واحداً، ثم أودع الفران قيمة الرغيف في المصرف، ثم أتى رجل آخر واقترض من المصرف درهماً، فقام المصرف بإقراضه ذات الدرهم الذي أودعه الفران، فذهب هذا الآخر واشترى رغيفاً آخر بالدرهم، ثم أتى رجل ثالث واقترض من المصرف نفس الدرهم الذي أودعه الفران في المرة الثانية واشترى رغيفاً ثالثاً، تلحظ في هذا المثال البسيط بأن المنتج هو ثلاثة أرغفة وبنفس الدرهم الذي يدور بين المصرف والفران. فإن ثلاثة أفراد أكلوا وأصبحوا مديونين بينما الإنتاج هو ثلاثة أرغفة مقابل الدرهم الواحد. أي أنهم أكلوا دون أي إنتاج. أي أن الناس قد يستهلكون ومن ثم يُطالبون بالعمل لسداد قيمة ما استهلكوه. وبالطبع فإن في هذا المسلك للمجتمع)أي أن أفراداً يقترضون ثم يستهلكون ثم يعملون لسداد ديونهم(إرهاق نفسي للأفراد. وبالطبع فلن نجد مجتمعاً يسلك أفراده أحد المسلكين فقط، بل خليط منهما. إلا أن الغالب في النظم الرأسمالية هو Xالاقتراض ثم الاستهلاك ثم الإنتاجZ، بينما الشريعة من خلال حركيات قص الحقوق تؤدي للعكس، أي تؤدي للإنتاج ثم الاستهلاك دون الاقتراض. فالشريعة تحث الناس على تلافي الاقتراض قدر المستطاع وتحض الموسرين في الوقت ذاته على إقراض الآخرين دون فائدة ربوية قدر المستطاع حتى يبدؤا الإنتاج دون دين)وسيأتي بيانه بإذن الله. ومن الحركيات أيضاً تسهيل الشريعة وحضها الناس على

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي

الشراكات والتي تعني الإنتاج دون الاقتراض كما مر بنا)وهناك حركيات أخرى سنأتي عليها بإذن الله.لاحظ أن الذي حدث في المثال السابق هو تراكمٌ للدين ولكن دون اختلاق الثروة. أي أن هناك دين يجب أن يقضى من المقترضين للمصرف والذي عليه إعادة المال للمودعين مرة أخرى. فلن يستطيع المصرف الإقراض إلا إن حاز المال من الإيداعات. فذات الدرهم يذهب ويعود. هذا الوضع هو ما يدعو إليه)مع الأسف(كثير منالباحثين المسلمين مثل شابرا، بل تأخذ أموال الناس لدفعها لآخرين لتمكينهم من استثمارها. هنا نلحظ أن الوضع مشابه للرأسمالية ولكن من دون ربوا. أي أن الناس يستدينون ثم ينتجون. أي أن نفس الدرهم قد يدور ويستحدث ديناً في ذمة أكثر من فرد كما في المثال السابق. عندها نتوقع مجتمعاً تندر فيه القروض، ما يعني أن معظم الأفراد ينتجون ومن ثم يستهلكون دونما اقتراض. فحتى وإن أعاد البنك أموال المودعين فإن هناك اختلاق للثروة التي أصبحت ملكاً للبنك ذلك أن البنك برغم أنه أقرض أكثر من الدرهم الواحد، أي أقرض تسعة أعشار الدرهم الأول ثم أقل وأقل حتى أصبح المجموع تسعة دراهم من ذات الدرهم الواحد، أي 1)[ـ (0.1 \ 10 =]9،000.000.000.000.000[دولاراً، أي أن للبنوك آفتين: الأولى هي زيادة نسبة المديونين في المجتمع من خلال آلية الاحتياطي الزائد، والثانية هي اختلاق الفوائد التي ترهق الاقتصاد. ولضرب مثال واحد، فقد أعلن بنك HSBC سنة 2013م أن صافي أرباحه بلغت 14 مليار دولار في سنة واحدة.وبالطبع ستقول: ولكن ليس جميع المقترضين في المجتمعات الرأسمالية لا ينتجون، فإن الديون المتراكمة مع فوائدها ستزيد عما كان يمكن أن ينتجه المجتمع من أعيان وخدمات فيظهر التضخم. وفي المقابل، فإن طبق الإسلام، فلا مجال للفرد إلا الاقتراض من أفراد مقربين أو من مصرف ما، لذا فإن الحركية الإقراضية لن تستمر لتتضاعف عشرة مرات كما في البنوك.ش وفي هذه الحالة، سينتج كل واحد من الثلاثة)في مثالنا وبهذا تزداد السلع مقابل الخبز، أي تزداد السلع لتوازي النقد فلا يظهر التضخم.وكما هو معلوم، فكلما كان الاقتراض سهلًا وكان المجتمع متساهلًا في التعامل مع المقترضين إن نكلوا أو لم يسددوا كما هو الحال في الدول الرأسمالية، وكلما زاد بريق الحياة بالمنتجات التي تسيل لعاب الناس بشتى أنواع المغريات والدعايات، كلما انقاد الناس للاقتراض للتمتع بالمستهلكات. وهذا يعني أن الناس ينقادون لشهواتهم بسهولة ويشترون بالاستدانة ثم عليهم العمل لسداد الدين. أي أن المجتمع سار وراء شهواته الآنية ليحمل همّ سداد دين مستقبلي متراكم لأن المال سهل المنال. وأن هناك صدقات وقرض حسن وما شابه من حركيات ستأتي بإذن الله.ر(هذا إن كانت نسبة الاحتياطي المطلوب .%10ش(وقد تسأل: ولكن من أين للفقير أن يبدأ دون قرض؟ فأجيب: تذكر دائمًا أن أبواب التمكين)أي الموارد(مفتوحة للجميع باستمراروما يدعو إليه بعض الاقتصاديين الإسلاميين من إنشاء للمصارف الإسلامية لهو مشابه لما تقوم به البنوك. فالمصارف تعمل بذات التأثير ولكن بتخفيف شر الفوائد الربوية. فالمصارف تحث الناس على الاقتراض للبدء بمشروع ما ودون تحمل الخسارة مالياً إلا مع أصحاب رؤوس الأموال. كما أن الناس يستطيعون الاقتراض لشراء عربة أو مسكن فاره مثلًا لسداد القيمة على سنوات عديدة قادمة.وهنا ملحوظتان: الأولى: في حال ظهور مثل هذه المصارف التي تقول بأنها إسلامية)والتي وافق على نشاطاتها كثير من الفقهاء مع الأسف(، نجد أن المستثمرين لا يعملون في أموالهم، بل في أموال اقترضوها، فتقل فرص الخسارة. والملحوظة الثانية والأكثر صلة بموضوعنا الحالي هي ظهور عدد من الناس الذي يقترضون ثم يسددون. أما إن طبقت الشريعة، وكانت العلاقة بين الدائن والمستدين مباشرة دون واسطة مصرفية أو بنكية، فلن يظهر هؤلاء المقترضون إلا فيما ندر. فقد يتشارك اثنان أو أكثر، بينما الشريك المضارب يعمل ليربح، أي أنه لا يعمل لسداد دين. وشتان بين الحالين نفسياً. ومن جهة أخرى، فلا اقتراض للإسراف، لأن المقترض سيذهب بنفسه للاقتراض من الموسرين الذين يخافون على أموالهم فلا يقرضون إلا ذوي الحاجات الماسة والذين يثقون بمقدرتهم على السداد. وبالطبع سيتردد الفرد في الاقتراض للإسراف لخجله من قريبه، فشتان بين الحالين: حال الاقتراض من البنك أو المصرف الذي لا يعرفك، وحال الاقتراض من قريب أو صديق يعرفك. هنا نتوقع إن طبقت الشريعة أن يعمل الناس أولًا ويدخرون ثم يستهلكون. عندها، فهم أقرب لإنفاقها في شراء الضروريات أولًا. أما الكماليات والتي تتطلب استنزاف المال المجموع من عمل سابق)والذي قد يكون مجهداً(فقد ينتظر. لذا نتوقع ألا يجهد الناس أنفسهم لأن هذه الحركية، أي العمل ثم الشراء، أوجدت أفراداً أكثر وعياً لشراء ما يحتاجون. ولكن لا تعتقد أخي القارئ بأن المنتجات ستقل بسبب تراخي الناس في الاستهلاك ومن ثم تراجع الإنتاج، لا بل ستزداد ولكن في الضروريات على حساب الكماليات والحاجيات كما مر بنا وسترى بإذن الله. وهذه الضروريات تزداد نوعاً وكمًا بتقادم الزمن ليسمو المجتمع.ولأهمية هذه المسألة لابد من المزيد من التوضيح: إن تدبرت السابق لعلك وصلت لاستنتاج بأن الرأسمالية أوجدت إشكالية كبرى وهي أن الاقتصاد قد ينهار إن لم يستطع الناس سداد ما عليهم. كيف؟ لأن كل

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي

قرض مصحوب بفائدة، فإن مجموع ما على المقترضين سداده هو القروض بالإضافة للفوائد، وهذا يزيد بالطبع عن مجموع الإنتاج، فمن أين تسدد الفوائد إن لم يقابلها إنتاج؟ لذا وحتى لا يتوقف الاقتصاد، ولأن المال الذي كان من المفترض به أن يُسَدِّد الفوائد لم يوجد بعد، فلابد من حث المزيد من الناس للاقتراض فتزداد السيولة في المجتمع لسداد القروض السابقة مع الفوائد. ولأن المال يُختلق كلما اقترض فرد من البنك، فإن البنوك تسعى للمزيد من عمليات الإقراض حتى يزداد النقد المختلق لسداد الفوائد.ألا وهو مجموع مستوى الإقراض. فمع كل إقراض يزيد المال المختلق. وأقول مختلق لأنه لا منتج يقابله أو يغطيه، بل ديون في ذمم الأفراد. هذا المنطق صحيح على مستوى الأفراد، أما على مستوى الدولة في النظام الرأسمالي، فإن المال سينضب ويتوقف الاقتصاد إن سدد الناس ديونهم. لماذا؟كما هو معلوم فإن المال المختلق عادة أقل من المال المطلوب سداده من الناس لأن المطلوب سداده هو مجموع الديون بالإضافة للفوائد الربوية، لذا يكون السؤال: من أين للمجتمع أن يأتي بالأموال المفروضة على الديون كفوائد ربوية؟ والجواب: لأن مصادر الإنتاج محددة في المجتمع الرأسمالي مثل استحداث المناجم والمزارع والمصانع، ويتزاحم عليها الناس للربح بالإضافة لأعباء الفوائد، فسيظهر من المستثمرين من لن يستطيع السداد بسبب سوء التدبير الذي يزداد مع زيادة التنافس على الموارد. ولأن الديون متراكمة وكثيرة فإن الفوائد بالتالي كثيرة جداً، أي أن ما يجب أن يُسدد من قروض وفوائد كبير جداً، لهذا يجب أن تتوافر السيولة المالية بين الناس ليتمكنوا من السداد، لذا يجب أن تختلق الأموال بكثرة وتنتشر السيولة النقدية حتى لا تتعثر بعض البنوك التي لم يتمكن زبائنها من سداد ما عليهم، وبهذا لن ينهار النظام المالي. أي حتى يستطيع النظام المالي من الاستمرار لابد من المزيد من الاختلاق للثروة لسداد الديون مع فوائدها مع القبول بإفلاس البعض من الأفراد والشركات هنا وهناك. لهذا يحرص النظام الرأسمالي على زيادة الأموال المختلقة لتكون القروض والفوائد الربوية في متناول أكبر عدد من المديونين. أي لابد من إيجاد المزيد من الديون على الناس حتى يستمر الاقتصاد. وبهذا تصبح العلاقة بين الأموال المتداولة فعلياً بين الناس من جهة، والديون وفوائدها كأرقام على الصكوك والمستندات والشاشات من جهة مقابلة، تطارد فيها الديون الأكثر الأموال المتداولة الأقل. لذا فكلما كبرت الديون كان على الأموال المختلقة أن تزداد.سأعيد صياغة هذه العبارة الأخيرة بطريقة أخرى لأهميتها: لأن معظم أفراد المجتمع مدينون، ولأن عليهم سداد ديونهم مع الفوائد، ولأن هذا المبلغ أكبر من مجموع الديون، وحتى لا يتوقف الإنتاج بسبب عدم استطاعة البعض عن السداد فتنهار بعض البنوك، فلابد من اختلاق المزيد من الثروات. وهذا لن يتم بالطبع إلا بترحيل الأزمة لتاريخ قادم حتى لا يتوقف الاقتصاد. وكأن المجتمع رجل يقترض المزيد من المال لسداد ديونه المتراكمة. فهو يقترض اليوم من عمرو لسداد دينه مع الفوائد لبكر. ثم يقترض غداً من زيد مبلغاً أكبر لسداد دينه لعمرو مع الفوائد، ثم يقترض بعد غد من عبيد مبلغاً أكبر وأكبر لسداد دينه لزيد مع الفوائد، وهكذا يهرب من الواقع لتُرحل الديون للأجيال القادمة. لهذا تحاول البنوك دائمًا ابتكار الوسائل المختلفة لإقراض الناس حتى تزداد الأموال المتداولة يوماً بعد يوم التي تحاول سداد الديون بفوائدها، وبهذا يُجبر المقترضون على الاستمرار في العمل وتحت أي ظرف.000.000 دولار، وبهذا يكون متوسط الدين العام على الفرد الأمريكي حتى وإن كان رضيعاً أو معاقاً 51.100 دولار. بينما بلغ متوسط ما يدفعه الفرد366 دولاراً. حتى وإن وجد فائض مالي في ميزانية الدولة بسبب أموال الضرائب التي قد تفوق النفقات، فإن المعادلة لاتزال قائمة، وهي أن البنوك هي سيدة المجتمع التي يركع لها المقترضون من الناس، وهم كل الناس في مجتمع رأسمالي.أي أن النظام الرأسمالي يدفع المجتمع للمزيد من العمل وفي ظروف قاسية حتى يتمكن الناس من سداد ما عليهم. فالكل يحمل همّ سداد دينه فيجبر على العمل. وهذا المزيد من العمل سعياً للربح الأكيد يعني توجه بعض المستثمرين لإنتاج مستهلكات تُشبع رغبات الأثرياء بسبب الطبقية. وهذا يعني المزيد من القمامة باستهلاك الموارد الطبيعية فيما ليس بضروري. إن استوعبت ما سبق أخي القارئ ستصل لقناعة بأن الربوا لابد وأن يؤدي للتلوث البيئي بسبب زيادة الإنتاج اللا مبرر لأن الأفراد مرغمون على المزيد من العمل لسداد ما عليهم من قروض بفوائدها من جهة، وأنه يؤدي إلى الانحلال الخلقي من جهة أخرى لأن هناك من لا يستطيعون سداد ديونهم، وهناك من لا يستطيعون الاقتراض، وفي النقيض، فهناك من يربحون الفوائد الكثيرة دونما إنتاج فتظهر الطبقية في المجتمع. وما الفساد إلا اجتماع الطبقية المؤدية للتسخير)أي للاستعباد(مع التلوث البيئي. هل رأيت إعجاز الشريعة في تحريم الربوا؟ والآلية الثانية هي أن هذه الأموال ستعود مرة أخرى للبنك من خلال إيداعات المستفيدين منها. لكن إن اختلت إحدى هاتين الآليتين)وهذا أمر وارد برغم ندرته(، فإن Xالمبلغ المضاعفZ بالطبع سينخفض ما يؤثر في الحركة الاقتصادية. لهذا فإن الاقتصاد لديهم هش. فكما أن المال يتضاعف بسهولة، فهو يتقلص أيضاً بسهولة، فإن أمسك الناس أموالهم ولم يودعوها في البنوك وسحب

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي

الآخرون إيداعاتهم، قلت: XسينهارZ لأنه لا وسيلة للإنتاج في النظام الرأسمالي إلا من خلال البنوك، وفي هذا وصل لمعظم المنتجين من غير داع ما يؤخر الإنتاجية. تفكر في السؤال الآتي: لماذا علي أن أقلق بما يجري في الأسواق المالية إن كنت منتجاً؟ إنه العقل البشري القاصر. وهذا بالطبع ليس كما تفعل الشريعة من دفع للإنتاج بالفصل بين الناس)كما سترى بإذن الله(ودون الحاجة لوصل الناس من خلال البنوك كما رأينا في الفصول السابقة.انهيار البنوككيف سينمو الاقتصاد وهو يتعثر كل عدة سنوات؟ إن تأملت أي اقتصاد ستلحظ أن نموه يتأثر باستقراره كما هو معلوم. وعدم الاستقرار هذا من آفات النظام الرأسمالي والتي تتجلى بوضوح في انهيار البنوك. وإما بسببتزعزع ثقة الناس بالبنوك وذلك كالآتي: إن ارتفعت نسبة المودعين الراغبين في سحب أموالهم وبالتالي زاد على البنك ما يجب عليه سداده عن الاحتياطي المطلوب، عندها فلا سيولة كافية لدى البنك ما يهدد البنك بالإفلاس لأن موعد سداد المقترضين لم يحن بعد. فإن جفت سيولة بنك ما بسبب قيام عميل أو عملاء بسحوبات كبيرة،)وهذا ظرف طارئ(، فهناك في المقابل بنوك أخرى في أقاليم أخرى لديها سيولة كبيرة لأن المقترضين قلة في ذلك الإقليم. أي أن البنوك في الأقاليم المختلفة يتعرضون لظروف اقتصادية مختلفة يجعلهم في مواقف نقدية مختلفة. فمنهم كثير السيولة اليوم وقليل السيولة غداً، ومنهم دائم السيولة. وللتغلب على هذه الإشكالية ظهرت التبادلات النقدية بين البنوك ليلياً وذلك استعداداً ليوم العمل التالي. فمن احتاج لسيولة اقترض ممن لديه سيولة نقدية لآجال قصيرة وبفوائد ربوية لدرجة أن هذه العمليات تتم ليلياً. أي أن وجوه الشياطين فيما بينها وكأنها شبكة أو نظام بنكي أساسه التعاون للتغلب على اختلافات الظروف. ولكن إن حدث وأن سحب معظم العملاء إيداعاتهم، فإن البنك عندها في إشكالية لأن مجرد ظهور إشاعة بأن البنك لم أو لن يتمكن من سداد حقوق المودعين، سيجمع المودعين لسحب أموالهم فجأة واحدة. عندها تتآزر البنوك لإغاثة هذا البنك. ولكن إن حدث وأن انتشر هذا الذعر عند مودعي البنوك الأخرى بسبب الشائعات والتي قد لا تكون صحيحة أو مبالغ فيها، أو لم تتمكن بعض البنوك من التآزر لأنها في نفس الأزمة، عندها فإن البنوك قد لا تتعاون فيما بينها، فكل بنك سيحاول الخلاص من محنته بالاعتماد على احتياطياته والاستدانة من بنوك أخرى، عندها قد يضمحل التعاون بين بعض البنوك، وحتى لا يقع مثل هذا الذعر، فقد أخذت الدول احتياطاتها، لذا لنأخذ الولايات المتحدة الأمريكية كمثال لتوضيح أهم المحطات التي أدت لظهور البنك المركزي الذي يحاول الحفاظ على البنوك من الانهيار وبالتالي السيطرة على الاقتصاد ما أدى للسرقة الكبرى بظهور مستوى عال من الظلم بسحب أموال الناس أولًا، وبشبك المؤسسات الاقتصادية ووصل بعضها ببعض ثانياً. كيف؟قبل الحرب الأهلية، كان الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية مبنياً على البنوك التي نشأت بناء على مراسيم الولايات، لذا فقد كانت البنوك مستقلة ولا تخضع لأنظمة أو قوانين الحكومة المركزية لدرجة أن كل بنك كان يصدر عملته الخاصة به. فحتى إن انهار بنك ما وتزعزت الثقة في عملته، فإن الإشكالية محلية ولن تؤثر في باقي الأقاليم. ثم لدعم الحرب الأهلية ولحاجة الدولة للنفقات أصدرت الحكومة الأمريكية سنة 1863م مرسوماً بإصدار عملة موحدة وسندات حكومية. ولضمان السيولة في البنوك الصغيرة وتلافياً لانهيارها، فقد وافقت البنوك الكبيرة على قبول إيداعات البنوك الصغيرة لدعمها في الشدائد لمنع الانهيار. هكذا اطمأن الجميع بأن هذه البنوك لن تنهار لأنها مدعومة باحتياطيات بنوك أكبر وفي جميع الولايات. إلا أن هذا التنسيق لم ينتبه إلى خطر انتقال عدوى الذعر بين الناس لتضرب حتى البنوك الكبيرة كما حدث سنة 1913م. وقد كان)وسيأتي بيانه بإذن الله. إلا أن هذا البنك المركزي لم يتمكن من إيقاف الكساد الاقتصادي الكبير سنة 1929م لأنه لم يضخ الأموال اللازمة لإيقاف الانهيار فكان الكساد. فكان الإجماع من معظم الباحثين بأن سبب الكساد الكبير هو أن البنك المركزي خفض تدفقات الائتمان بدل أن يفعل العكس لهذا اجتمع المشرعون ووضعوا سنة 1933م نظاماً تم بموجبه إيجاد المؤسسة الاتحادية للتأمين على الودائع (FDIC) بالإضافة لعدة قوانين تحد من توغل البنوك في استثمارات غير آمنة. ومع هذا فقد وقعت في الثمانينات من القرن الماضي كما هو معلوم انهيارات بنكية بسبب الادخارات والقروض الخاطئة ما دفع الحكومة لتعويض المتضررين ببلايين الدولارات والتي كانت على حساب دافعي الضرائب. أي أن المحصلة هي سرقة أموال عموم الناس للتغطية على أخطاء النظام البنكي الذي يقذف بالغيب من مكان بعيد. ثم ظهر انهيار أخير بسبب الإسكان)وسيأتي بيانه ببعض التفصيل بإذن الله. ووقع ذلك بعد قدوم الرئيس الأمريكي ريجان الذي غير الأنظمة لتنفلت البنوك ولتدخل في استثمارات مستقبلية لتنافس فيها المؤسسات الاستثمارية غير البنكية، فكان الانهيار.كما هو معلوم فإن من أكثر ما يخيف السياسيين هو الشلل الاقتصادي. لهذا فلن يتردد متخذوا القرارات من نقل أموال ضرائب الناس لسداد ديون المؤسسات المالية الكبرى كي لا يتوقف الاقتصاد. وهذا ظلم. لهذا هبت الدول الغربية أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الواحد والعشرين

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي

لإنقاذ البنوك الكبرى حتى لا تنهار الأسواق. فها هي الحكومات المتتالية على فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية تستخدم الأرصدة بمئات المليارات لإنقاذ البنوك المتعثرة، بل حتى إنقاذ الحكومات المتعثرة كما حدث في محاولة إنقاذ اليونان مؤخراً بعشرات المليارات،

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي